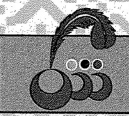


سلسلة تهيئة الأجواء (١٢)



المجتمع الكويتي المعاصر وظروف استكمال تطبيق أحكام الشريعة

تأليف

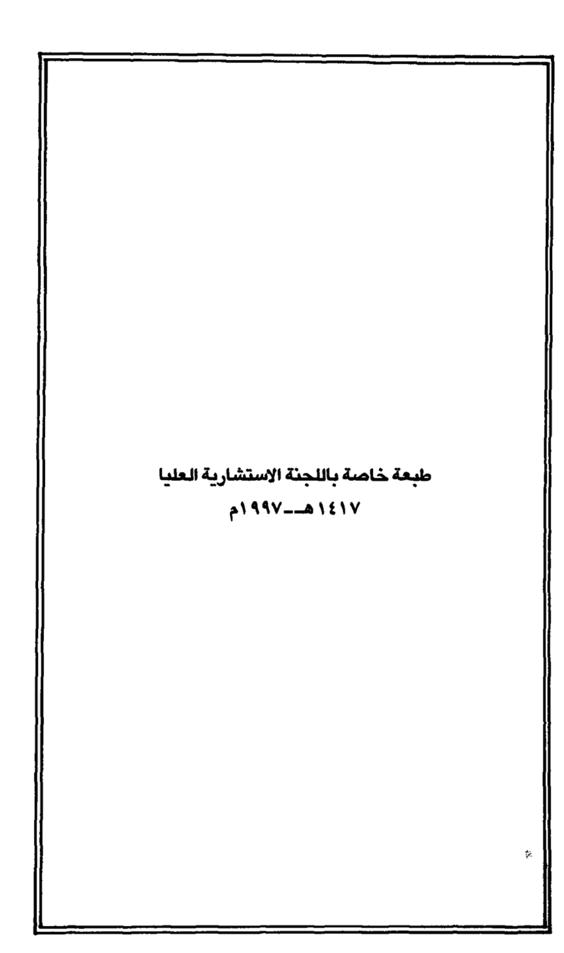
الدكتور / محمد سليمان الحداد

اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية

إدارة البحوث والدراسات

المجتمع الكويتي المعاصر
وظروف استكمال تطبيق أحكام الشريعة

تأليــــف
الدكتور / محمد سليمان الحداد



طبعة خاصة باللجنة الاستشارية العليا
١٤١٧هـ-١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير :

الحمد لله رب العالمين ، وأفضل الصلاة ، وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين ، وآله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه الغر الميامين ، ومن تبعهم وسار على هديهم إلى يوم الدين .
وبعد ،

فإن المجتمع ـ أي مجتمع ـ كائن متحرك متطور ، قد يسمو ، وقد يكبو ، وقد يستقيم ، وقد ينحرف ، بحسب التصورات ، والمؤثرات ، ومن واجب القيادات الواعية أن ترصد المجتمع لتعزيز إيجابياته ، وتلافي أسباب سلبياته ، وتبعث في جنباته عوامل اليقظة . وبوادر النمو ، وتأخذ بيده إلى ذروة التقدم الحضاري المبني على القيم العليا ، والمبادىء السامية .

لقد بعث النبي ﷺ في مجتمع لا ينكر أحد ما كان فيه من هنات وسلبيات ، إلى جانب ما كان فيه من إيجابيات ، وحسنات ، فعمل النبي ﷺ بما أوتيه من حكمة ، وبما نزل عليه من وحي على ترسيخ ما كان في المجتمع من مظاهر الحسن والصلاح ، وجاهد بكل وسعه لتنقية المجتمع من سلبياته ، وهناته .

وكان طبيعياً أن يعرف النبي ﷺ دخائل مجتمعه ودقائق مكوناته ، وألوان مشكلاته ، ليحدد ما هو الخير الكامن فيه ، وما هو الشر الوافد إليه ، ليرسخ الخير الأصيل ويكافح الشر الوارد .

وهذا ما كان منه ﷺ بتوجيه الله تعالى حيث قال له : ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين﴾ (يوسف : ١٠٨) .

وهذه سنة القيادة الدينية ، وواجب الرعاية الاجتماعية : «البصيرة في الرأي ، والحكيمة في القيادة» .

واللجنة الاستشارية العليا لا تألو جهداً في دراسة الواقع ، وتخير أفضل الأساليب للتعامل معه ، والسير به نحو الكمال المنشود .

وقد رأت ـ من باب الدلالة على الخير ، وتهيئة الأجواء لتطبيق هذا الشرع الحنيف في المجتمع ـ أن تتخير الأبحاث ، والكتب النافعة المفيدة ، لتنشرها ، وتصل بها إلى أيدي المواطنين ، بأثوابها الجميلة ، وطرقها الميسرة .

وقد قامت إدارة البحوث في اللجنة بهذه المسؤولية ، وأولتها عنايتها الكاملة ، وأصدرت ضمن خطتها : «تهيئة الأجواء» إصدارها الثاني عشر ، وهو :

«المجتمع الكويتي المعاصر وظروف استكمال تطبيق أحكام الشريعة»

وهذا الكتاب من تأليف الدكتور محمد سليمان الحداد .
والمؤلف في هذا الكتاب عمل جهده في وصف واقع المجتمع الكويتي ، وتحديد ملامحه ، وبيان صلاته ، وعلاقاته ، والمؤثرات التي تلعب دورها في توجيهه ، وتسيير دواليبه ، وكان دقيقاً في ملاحظاته ، وتوقعاته ، وقد رأى رأيه في الأسس الواجب اتباعها لاستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية ، وسوف يجد القارىء في هذا الكتاب حصيلة دراسته ، وملامح توجيهاته .

وإدارة البحوث تسأل الله النفع العميم من وراء نشر هذه البحوث والكتب التي تسعى في إيصالها إلى أيدي المواطنين ، والله تعالى من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

إدارة البحوث والدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤلف في سطور

١ ـ معلومات شخصية :

أ ـ الاسم الكامل : د . محمد سليمان إبراهيم الحداد

ب ـ القسم العلمي : الاجتماع والخدمة الاجتماعية

ج ـ تاريخ الميلاد : ٢٦/ ١١/ ١٩٥١

د ـ الجنسية : كويتي

هـ ـ العنوان الحالي : ضاحية عبدالله السالم ـ قطعة ١ شارع يوسف الرومي ـ منزل ٣٠ ص .ب : ٣٨٢٣٧ الضاحية

٢ ـ المؤهلات العلمية :

أ ـ أعلى درجة علمية : الدكتوراه

ب ـ حقل التخصص : انثروبولوجيا

ج ـ التخصص الدقيق للدكتوراه : تغير اجتماعي (في الخليج العربي)

د ـ لغة الدراسة أو البحث : الانجليزية

هـ ـ المؤسسة التي أصدرت الدرجة : جامعة كنساس ـ أمريكا

و ـ تاريخ تلقي الدرجة : ١٩٨١م

٣ ـ الخبرة التدريسية :

	الوظيفة	مكان العمل	من	إلى
١ ـ	مدرس	جامعة الكويت	١٩٨١	الآن
٢ ـ	مدرس	جامعة كنساس	١٩٧٩	١٩٨٠
٣ ـ	أستاذ زائر	جامعة الامارات العربية	سبتمبر/ فبراير ٩٠/ ١٩٩١م	
٤ ـ	أستاذ زائر	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	سبتمبر ١٩٩٢م	
٥ ـ	أستاذ زائر	جامعة النرويج	فبراير ١٩٩٣م	

٤ ـ العضوية في الهيئات العلمية :

أ ـ عضو مجلس إدارة مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت ، من ١٩٨١ حتى الآن .

ب ـ عضو هيئة تحرير في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، من ١٩٨٢ .

ج ـ عضو مجلس تحرير حولية كلية الآداب ، جامعة الكويت ، من ١٩٨٢ .

د ـ الأمين العام المساعد لاتحاد الاجتماعيين العرب ، بغداد ١٩٨٢ .

هـ ـ عضو في الجمعية الانثروبولوجية الأمريكية ، أمريكا/ نيويورك ، من ١٩٧٩ .

ي ـ عضو اللجنة الإدارية وأمين صندوق جمعية أعضاء هيئة التدريس ، جامعة الكويت ، من ١٩٨٤ .

ح ـ عضو في لجان على مستوى الجامعة .

س ـ رئيس لجنة التعيينات والترقيات ، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية (٤ سنوات) .

٤ ـ الانتاج العلمي :أـ الكتب والمؤلفات

١ ـ الانثروبولوجيا «مقدمة في علم الإنسان» (١٩٨٧) يدرس بالجامعة ، االدولية للنشر والتوزيع ، الكويت .

٢ ـ التباين الثقافي وعلاقته بسلوك الناشئة في المناطق المستحدثة ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .

٣ ـ كتب في التربية .

ب ـ تقارير ومقالات غير منشورة :

كتب :

١ ـ مفهوم الأمن الاجتماعي عند المواطن الكويتي «دراسة استطلاعية) .

٢ ـ الجماعات العرقية في المجتمع الكويتي «دراسة انثروبولوجية» .

٣ ـ النظرية النثروبولوجية (كتاب جامعي) .

٤ ـ التغير الاجتماعي «مدخل نظري»

٥ ـ Sunvery on the Social Science Reaseach General Treins on Perspectives .

مقالات :

١ ـ التغير والثبات في ثقافة البادية (مقالة) في كتاب تراث البادية ، إشراف د . أحمد أبو زيد ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ١٩٨٨م .

٢ ـ مقال (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية) .

٣ ـ مقال(مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية) .

٥ ـ سجل بالمقررات التي تم تدريسها خلال العمل بالجامعة :

١ ـ التغير الاجتماعي والثقافي

٢ ـ النظرية الانثرويولوجية

٣ ـ مدخل إلى الإنثرويولوجيا

٦ ـ إجازات التفرغ ، الزيارات العلمية والمؤتمرات :

١ ـ الاشتراك في المؤتمر الثاني للاجتماعيين العرب ، بغداد ، العراق ، ١٩٨١م .

٢ ـ الاشتراك في مؤتمر الاجتماع الختامي بين مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ومعهد التطور الاقتصادي في طوكيو اليابان ، طوكيو ، اليابان ، ١٩٨٢م .

٣ ـ الإشراف على ندوة الخدمة الاجتماعية المدرسية بالاشتراك مع إدارة الخدمة الاجتماعية بوزارة التربية ، قسم الاجتماع ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٢م .

٤ ـ الاشتراك في لجنتي توصيف المقررات الجنائية والمواد المساعدة التي سوف تدرس للطلبة الضباط في كلية الشرطة ، وزارة الداخلية ، الكويت ، ١٩٨٢م .

٥ ـ الاشتراك في ورشة عمل الندوة الإقليمية في فنون النمذجة واستخداماتها والتخطيط في الدول العربية ، اليونسكو ، المغرب ، ١٩٨٢م .

٦ ـ إلقاء محاضرة عن التغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج ، وزارة التربية ، الكويت ، ١٩٨٢م .

٧ـ إلقاء جملة من المحاضرات على نظار وناظرات المدارس الثانوية بالكويت ، معهد التخطيط ، الكويت ، ١٩٨٢م .

٨ـ إلقاء محاضرات على الطلبة الضباط في كلية الشرطة ، وزارة الداخلية ، الكويت ، ١٩٨٢م .

٩ـ رئيس مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي الذي عقد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، جامعة الكويت ، الكويت ، ٨ـ ١١/ ٤/ ١٩٨٤م .

١٠ـ رئيس لجنة الندوات واللقاءات الفكرية للأسبوع الثقافي الخليجي ، الكويت ، ٣ـ ١٠/ ٣/ ١٩٨٤م .

١١ـ تعقيب ومناقشة بحث «المرأة وقوى التغير في دول الخليج» ، ابو ظبي ، ٣١/ ٣ـ ٤/ ٤/ ١٩٩٨م .

١٢ـ تحكيم جملة من البحوث مقدمة من مجلة دراسات الخليج ، والمجلة العربية للعلوم الإنسانية .

١٣ـ تقديم ورقة بحث في المؤتمر العالمي الحادي عشر للعلوم الانثروبولوجية والاثنولوجية ، جامعة كولومبيا ، كندا ، اغسطس ١٩٨٤م .

١٤ـ اجتماع اتحاد الاجتماعيين العرب ، اتحاد الاجتماعيين العرب ، الرباط ، ١٩٨٤م .

٧ـ الأعمال الإدارية وأعمال اللجان :

١ـ عضو اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين من ١٩٩٢ حتى الآن .

٢ ـ عضو المجلس الأعلى للتخطيط ١٩٩٢ حتى الآن .

٣ ـ عضو اللجنة الفنية المفاوضة مع النظام العراقي حول موضوع الأسرى (المشكلة من قبل دول التحالف) من ١٩٩٤ حتى الآن .

٤ ـ عضو اللجنة الثلاثية المعنية بالأسرى والمفقودين (المشكلة بناء على توصية مجلس الأمن ـ ومقرها جنيف) من ١٩٩٣ حتى الآن .

٦ ـ أمين عام المؤتمر الدولي الذي عقدته حكومة الكويت حول حقوق الإنسان ١٩٩٥م .

٧ ـ عضو الوفد المصاحب لسمو ولي العهد «رئيس مجلس الوزراء» إلى دول شرق آسيا ، ابريل ١٩٩٥م .

٨ ـ عضو المجلس الوطني من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢م .

٩ ـ عضو الوفد الشعبي الذي تم تشكيله إبان فترة الاحتلال لمقابلة رؤساء دول شرق آسيا .

تقديم :

من الثابت شرعاً أن ديننا الحنيف دين عقيدة وشريعة ، دين ودولة ، والعقيدة هي الجانب النظري في هذا الدين ، والشريعة هي الجانب العملي الذي ينظم علاقة الإنسان بربه ، وعلاقته بنفسه وعلاقته بأخيه الإنسان وعلاقته بالكون من حوله وعلاقته بالحياة . والشريعة هي ما شرع الله لعباده ، ويطلقها الفقهاء على الأحكام التي سنها الله لعباده ليكونوا مؤمنين عاملين صالحين ، سواء كانت متعلقة بالأفعال أم بالعقائد أم بالأخلاق أم بالسلوك . فالتشريع السماوي هو مجموعة الأوامر والنواهي والإرشادات والقواعد التي يشرعها الله للأمة على يد رسول منها ليعملوا بها ويهتدوا بهديها ، وهو تشريع إلهي بمصادره وأحكامه الأولى* . والإسلام خاتم الشرائع السماوية وأعمها ، وهو فوق كونه ديناً يتعبد به فقد جاء وافياً بحاجات الناس ، أفراداً وجماعات وفرقاً ، عادلاً سهلاً من غير إفراط ولا تفريط ، لا كهانة ولا وساطة بين الخلق والخالق ، كما لم يفصل بين الدين والدنيا ، وإنما جمع الروحيات والماديات ، وجعل الأولى طريقاً للثانية .

ويعبر القرآن الكريم عن العقيدة بالإيمان ، وعن الشريعة بالعمل ، قال تعالى في كتابه العزيز : ﴿إن الذين آمنوا وعملوا

---

* محمد سلام مدكور : مناهج الاجتهاد في الإسلام (في الأحكام الفقهية والعقائدية) ص٢١ .

الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم تجري من تحتهم الأنهار في جنات النعيم﴾ (يونس : ٩) .

فالعقيدة في الإسلام هي أصل ، والشريعة أمر يتبعه ، فلن يقبل من امرىء أي عمل ما لم تصحَّ عقيدته ، كما أن صحة العقيدة تستلزم العمل ، فمن لا يعمل لا يكون إيمانه كاملاً . وهذا التشريع أساسه أنه وحي من الله ، فمرجعه الأول القرآن الكريم ، ومرجعه الثاني الأحاديث القدسية والنبوية ، ومرجعه الثالث الاجتهاد بإذن الله ، فهو سبحانه وتعالى الذي علمنا في كتابه أن نجتهد عند الضرورة ، أما عماد هذا التشريع فهو العقل ، فالإسلام لم يأت بشيء يخالف العقول أو يجافي الفطرة السليمة ، إنما جاء موافقاً لما يقوله العقل . يحكى أن أعرابياً سئل لم آمنت بما جاء به محمد؟ قال : لأني لم أر محمداً يقول في شيء : أفعل ، والعقل يقول : لا تفعل ، ولا يقول في أمر : لا تفعل ، والعقل يقول افعل .

إذا كانت العقيدة هي الإيمان والشريعة هي العمل ، ولا إيمان إلا بعمل صالح ، فكيف يمكن أن نستكمل التطبيق في ظروف ومتغيرات جديدة؟ . أو بمعنى آخر ما هو مجال استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في مجتمع سريع التغير في عناصره مثل المجتمع الكويتي ، ومن المسئول عن استكمال هذا التطبيق أهي الدولة أم المسجد أم الأسرة أم المدرسة .

إن مجال استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية واسع ومتعدد الاتجاهات ، وتختلف فيه وجهات النظر وفقاً لمتغيرات كثيرة من أهمها المتغير الخاص بالزمان ومتغير المكان . فظروف تطبيق الشريعة الإسلامية تختلف من زمان إلى آخر في المجتمع الواحد ، فظروف القرن الثامن عشر في المجتمع الكويتي مثلاً تختلف عن ظروف القرن العشرين في نفس المجتمع ، بل إن ظروف العقد الأول من القرن العشرين تختلف كثيراً عن ظروف العقد التاسع منه ، وأما ما يتعلق بالمكان فإن من الواضح أن المجتمعات تتفاوت في وسائل وسبل تطبيق الشريعة الإسلامية ، فما يمكن القيام به في باكستان لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يختلف بالضرورة عمّا يمكن القيام به أو اتباعه في دولة مثل الكويت ، أو مجتمع عربي خليجي آخر ، وقس على ذلك بقية الدول .

بل أحياناً تختلف وجهات النظر في المجتمع الواحد من فرد إلى آخر ، وذلك وفقاً لعمليات التنشئة الاجتماعية التي مر بها الفرد ، وكذلك وفقاً لدرجات التعليم التي مر بها . ذلك أن مثل هذا الاستكمال متصل أساساً بتنمية الإنسان من جميع جوانبه الروحية والنفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية

والفكرية* .

بناء على ذلك لا أعتقد أنه من المناسب أن نطرق جميع هذه المتغيرات ذات العلاقة بهذا الموضوع ، وذلك لتشعب هذه المتغيرات وصعوبة الإحاطة بها في وقت واحد وفي ورقة عمل واحدة . ولهذا آثرنا أن نقتصر في عرضنا هذا على متغير واحد هو متغير المكان بعناصره الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد اخترنا الكويت لكي تكون هي المكان . كما أنه من المناسب هنا أن نؤكد على أن استكمال تطبيق الشريعة يجب أن لا تقتصر مهمته على التعبير عن التغير والتغيير الذي يصاحب المجتمع ، وإنما يتعين عليه الإسهام بشكل حقيقي في عمليات التغير بكل فعالية عن طريق إعداد الإنسان في المجتمع لهذا التغير بكل مظاهره ، والسيطرة عليه بدلاً من الخضوع لسلبياته . إن مثل هذا الاستكمال لابد من أن يساهم بتحقيق هدفين أساسين : الأول هو تنمية الفرد ، والثاني إعداده مواطناً مسلماً صالحاً ، وعضواً اجتماعياً فعالاً في المجتمع . ذلك أن نظرية تربية الفرد من أجل الفرد أصبحت غير مقبولة لدى كثير من المجتمعات الإنسانية التي تأخذ بتخطيط برامجها التربوية وفق حاجاتها ، وباعتبار أن الدولة في مسئوليتها عن توفير

* منشورات مؤتمر تهيئة الأجواء التربوية ـ اللجنة الاستشارية العليا ص١٦ .

حاجات المجتمع لا تنفق أموالها إلا في أغراض نفعية لا تحققها
نظرية الفرد من أجل الفرد .

المجتمع الكويتي واستكمال تطبيق الشريعة :

ما سبب عدم استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض البلدان الإسلامية ، هل هو ناتج عن الجهل بطبيعة الدين الإسلامي ، أم ناتج عن حب الدنيا والتعلق بملذاتها ، أم ناتج عن الجهل بالغاية التي من أجلها خلق المسلم؟ ثم ما الذي يمكن أن نقدمه في مجتمع نام مثل المجتمع الكويتي لاستكمال تطبيق هذه الشريعة بشكلها المتكامل؟ هل بتحديد وسائل وآليات التربية والتعليم المتبعة في المجتمع ، أم من خلال ملامح التربية الإسلامية ، أو من خلال الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تكوين النظرية التربوية ، أم من خلال المصادر التربوية الإسلامية ، أم من خلال فلسفة وأهداف ومفاهيم التربية في المجتمع الكويتي أم من خلال الإقلال من القوانين الوضعية المتبعة في البلاد .

قد يتبادر للذهن أول وهلة أن جميع هذه الأمور ممكنة ، بل هي بحد ذاتها كافية لاستكمال تطبيق الشريعة في الكويت ، إلا أن المتتبع لمثل هذه القضايا سواء ما كان متعلقاً منها بتطبيق مبادىء أو نشر أفكار أو اتجاهات أو قيم ، أو سواء ما كان يتعلق باستكمال تطبيق مبادىء أو أفكار أو من خلال تقليص دور القوانين الوضعية في البلاد ، يلحظ أن الاكتفاء بهذا القدر دون تشخيص لطبيعة المجتمع أو معرفة لمكوناته ودينامياته وعناصره

المتغيرة والتفاعلات الدائرة في أنساقه ونظمه وظواهره الاجتماعية ، قد لا يحقق الغرض المنشود . ولهذا أردنا في هذه الورقة أن نستكشف وإياكم طبيعة هذا المجتمع الذي نريد أن نستكمل فيه تطبيق الشريعة ، وأن نتعرف على أهم مقوماته الثقافية والديموغرافية والاقتصادية لكي يتسنى لنا التطبيق الأمثل لهذا الاستكمال .

صعوبات تواجه الاستكمال :

الحديث عن العلاقة بين استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية وعن واقع المجتمع الكويتي قضية صعبة ، ومصدر هذه الصعوبة سرعة تغير العناصر والسمات الثقافية في المجتمع ، في مقابل بطيء واضح في طرق التربية والتنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية (الأسرة والمدرسة على سبيل المثال) إن تتبع التغيرات الكمية المتلاحقة في مجتمعنا سواء كانت مصادر هذه التغيرات داخلية أو خارجية ، يعطينا مؤشراً واضحاً على حجم التخلف الذي نعانيه في هذه الطرق .

إن قوام هذه الطرق والأساليب التربوية هو الانطلاق من تغيير الإنسان صانع التغيير ، ذلك الذي يشارك في صنع المجتمع الفاضل ، فالطرق التربوية ذات الفعالية الإيجابية تلعب دوراً كبيراً في تغيير اتجاهات الأفراد وميولهم واهتماماتهم جنباً إلى جنب مع المتغيرات الأخرى التي لا تقل فاعلية عنها ، فإذا ما فشلت هذه الطرق في صناعة الإنسان صانع التغيير ، فإن صناعة التغير ستتخلف في نهاية المطاف .

لكن ذلك لا يعني بأن وظيفة طرق التربية والتنشئة هي خلق الإنسان صانع التغيير ، لأنها من الممكن أن تقوم بوظيفتين متمايزتين : الأولى المحافظة على الوضع القديم الذي يتمثل بالتراث والموروث الاجتماعي الخاص بثقافة المجتمع ، والثانية

التجديد الذي يتضمن التطوير الذي يواكب التغيرات العامة في العالم وبالأخص التغيرات ذات العلاقة بالتقدم التكنولوجي ، وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه الخصوص ، مع مراعاة الاختلافات الثقافية والعقائدية بين الدول المصدرة للعلوم والدول المستوردة لها .

طرق التربية والتنشئة لابد من أن تضع في اعتبارها أن تغيير الإنسان هو هدف وغاية ، فهو هدف لأجل بناء إنسان المستقبل الذي يسهم بشكل مباشر في تطوير وتنمية مجتمعه ، فيحقق الرخاء والسعادة لنفسه ، ولمن حوله من أفراد مجتمعه ، وهو غاية لأن تغيير الإنسان وتنميته شرط أساسي لأي تغيير اجتماعي أو ثقافي في المجتمع* .

إن طرق التربية والتنشئة الاجتماعية المطلوبة في أي مجتمع هي تلك التي تعكس خصائص المجتمع وسماته الثقافية الرئيسية ، وفي نفس الوقت تستقرىء الواقع المتغير من حولها في شتى بقاع العالم ، ثم تسير في ركبه مستهدية بالتراث والعقائد التي يسير عليها الناس في المجتمع ، فإذا ما عجزت هذه الطرق عن تغيير ظروف المجتمع وتصحيح أوضاعه فإنه يصبح بالإمكان القول بأن هذه الطرق التربوية طرق ذات فعالية سلبية بل هي غير مجدية أو غير مناسبة ، والطرق

---

* مصطفى السباعي : أخلاقنا الاجتماعية ص ٥ .

الصحيحة هي تلك الطرق التي تعتمد في تكوينها على مصادر محددة وواضحة في معالمها وأهدافها . ولعل أهم المصادر هو ما يتعلق بطبيعة الإنسان بغض النظر عن الظروف المحيطة به من حيث رغبته في تحصيل قدر مناسب من العلم والمعرفة والتحلي بالقيم الأخلاقية المثلى وغير ذلك من القيم التي تعارف عليها الإنسان مهما اختلف موطنه .ثم لا ننسى طبيعة المجتمع لأن الإنسان لا يعيش منفرداً ، فلابد له من الاندماج في جماعة يتقبل أوضاعها وأنماط حياتها ويتشرب من عاداتها وتقاليدها ويستوعب ما تعارف عليه المجتمع . كما تستعين هذه الطرق بدستور البلاد فمنه توجه جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، كما يستعين بالتراث الذي يمثل الميراث الحقيقي الثقافي والفكري للمجتمع ، والمقصود بالتراث هو كل ما ورثه الخلف عن السلف من العلوم والفنون والآداب مخطوطا أو مطبوعاً أو مسموعاً . كما تستعين هذه الطرق بالواقع التاريخي للبلاد ، أو السجل التاريخي للوطن والشعب والمجتمع .

نحو فهم أفضل للمجتمع من أجل الاستكمال

من الواضح أن استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية من حيث كونها العمل والسلوك ، أمر يتطلب فهم أفضل الجزئيات والعناصر الفاعلة في البناء الاجتماعي المعاصر لمجتمع الكويت . لذا فإن استعراض خصائص وعناصر المجتمع الكويتي هو المدخل الحقيقي من أجل فهم أفضل لطبيعة المجتمع وبالتالي سهولة في الاستكمال . فما هي خصائص هذا المجتمع ؟

أولاً : المجتمع الكويتي التقليدي :

طبيعة المجتمع الكويتي التقليدي :

عرفت الكويت منذ النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي باسم : القرين ، حين كانت المنطقة من قطر جنوباً حتى الكويت وحدود العراق شمالاً تقع ضمن نفوذ بني خالد القاطنين في شرق الجزيرة العربية . وقد كانت الكويت في تلك الحقبة عبارة عن قرية يسكنها بعض الصيادين وبعض القبائل البدوية ، انضم إليهم في مراحل متأخرة جماعات من الأفلاج من نجد من بينهم آل الصباح ، وكان ذلك حوالي القرن السابع عشر الميلادي وقد استمر خضوع الكويت لبني خالد

حتى منتصف القرن الثامن عشر ، حيث أصبح على الكويت أن تعمل جاهدة من أجل المحافظة على استقلالها ومواجهة الأخطار المحدقة بها ، خاصة وأن الكويت قد شهدت في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر تدفق مهاجرين جدداً من نجد والحجاز والبصرة وفارس بسبب الظروف المضطربة التي كانت تمر بها تلك المناطق* .

لقد أثبتت الدراسات التاريخية أن هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على استقرار البلاد ونموها التجاري والسكاني ، من أهمها : تنوع واستقرار النشاط التجاري الذي كان يمارسه الأهالي في البلاد ، إضافة إلى غياب وجود قوى كبرى في الخليج تهدد هذا الاستقرار ، ثم لا ننسى طبيعة المجتمع البسيطة ، التي كان يحكمها مجموعة من التقاليد والعادات الكويتية ، وبعض الأنظمة التي تتناسب وهذه البساطة ، لقد كانت العلاقات بين أفراد المجتمع تقوم على أساس من الثقة التامة والتعاون وخصوصاً في وقت الأزمات . خذ على سبيل المثال تعاون أبناء الكويت في بناء أسوارهم الثلاثة ، ففي عام ١٧٦٠م تم بناء السور الأول وكان طوله ٧٥٠ متر ، ثم بني السور الثاني في سنة ١٨١١م ، وكان طوله ٢٣٠٠ متر ، ثم السور الثالث في ١٩٢١ م وكان طوله ٦٤٠٠

---

* نجاة الجاسم : التطور السياسي والاقتصادي للكويت ص ٢٩ .

متر ، ثم لا ننسى كذلك التعاون الكبير الذي تميز به سكان المدينة عندما تعرضت مدينتهم لأمطار غزيرة هطلت عليهم في ديسمبر ١٩٣٧م أدت إلى تهديم كثير من منازلهم الطينية .

أما السكان وإن كانوا قد نزحوا من مناطق مختلفة إلا أن التجانس كان من سماتهم ، وقد قدر عدد السكان قديماً من قبل الرحالة الأجانب الذين زاروا الكويت آنذاك بنحو ١٠٠٠ نسمة وكان ذلك سنة ١٧٦٥م ، وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حدثت زيادة طفيفة في السكان حيث تراوح عددهم ما بين ١٠٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ نسمة وقد تعود هذه الزيادة إلى الهجرة التي تعرضت لها البلاد آنذاك ، وفي بداية القرن العشرين قدر عدد السكان بنحو ٨٠ ألف نسمة ، وفي ١٩٥٧ م أجرت وزارة الشئون الاجتماعية أول تعداد للسكان حيث بلغ آنذاك٢٠٦ ألف ، ومنذ عام١٩٥٧ وعدد السكان يتزايد حيث بلغ عدد السكان في البلاد في منتصف ١٩٨٨ نحو ١٩٥٨٤٧٧ نسمة .

أما فيما يتعلق بالنظام القرابي فإنه يمكن القول بأن النظام القرابي الأبوي كان هو نظام النسب السائد في ذلك الوقت والذي مازلنا نعيشه إلى وقتنا هذا ، ويشير نظام النسب هذا إلى العلاقة القرابية المعترف بها بين شخص وأسلافه عن طريق

الأب* ، مع اعتبار أنه ليس من الضروري أن يرتبط الانتساب إلى الأب بنظام السكن عنده ، وإن كان متكرر الحدوث في مجتمع الكويت ، بحكم أن الأسرة الكويتية كانت أسرة ممتدة تتكون من أسرتين نوويتين ، وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك يسكنون معاً في سكن واحد ويطلق عليها العائلة ، فالأسرة التقليدية في الكويت تقوم على قاعدة التسلسل القرابي الأبوي بمعنى أن الطفل سواء كان ذكراً أو أنثى ينتمي إلى أسرة الأب وبالتالي يصبح عضواً فيها بحكم هذا الانتماء . يقال في بعض الأمثال الدارجة (الخال خلي والعم ولي) لكن ذلك لا يعني مطلقاً بأن علاقة الابن بأسرة أمه معدومة ، بل على العكس ، فهناك بعض الحالات التي يعيش فيها بعض الأبناء مع أخوالهم ، والأب في المجتمع الكويتي التقليدي يعتبر حياته أو كفاحه في الحياة ليس له بل لأولاده ، فيحرم نفسه في سبيل أن يؤمن لهم معيشة أفضل ، ذلك أنه المسئول الأول عن أسرته أو عائلته .

وتشكل العائلة التقليدية الكويتية وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية تفترض في أعضائها التعاون والاعتماد على بعضهم البعض في جميع الظروف ، كل حسب قدراته وإمكانياته وعمره وجنسه ، وذلك من أجل تأمين معيشة أفضل لجميع

---

* محمد الحداد : الانثروبولوجيا مقدمة في علم الإنسان ص ١٩٨ .

أفراد العائلة ، فالعلاقات بينهم علاقات إعالة واعتماد متبادل الأولاد يشار إليهم بالعيال ، في حين يشار إلى الأب بالمعيل ، والأخ بالعضيد والأخت بالرضيعة . هذه الوحدة بين الأعضاء تتجلى بتوحد الهوية بين أفراد العائلة ، فيشتركون معاً بإنجازاتها وإخفاقاتها ، بأفراحها وبأحزانها ، ويعد كل عمل ناجح يقوم به أحد أعضاء الأسرة نجاحاً لكل العائلة ، وكل عمل مشين يقوم به الفرد مشيناً للجميع . الإنسان في العائلة الكويتية هو عضو أكثر منه فرد مستقل ، فهو مسئول عن تصرفات أفراد عائلته بالإضافة إلى مسئولياته عن تصرفاته الخاصة * . هذا التكاتف قد يصل إلى إنكار الذات في بعض الأحيان ، بعض الرجال يفضلون أن يشار إليهم بأبو فلان بدلاً من اسمه أو لقبه كما تفضل الأم أن تكنى باسم أكبر أبنائها ، وذلك ما هو إلا رمز للتخلي عن الهوية في سبيل التوحيد . هكذا كانت العائلة الكويتية .

ثانياً : المجتمع الكويتي المعاصر :

استمر المجتمع الكويتي حتى منتصف العقد الرابع من القرن الحالي تسوده أوضاع اقتصادية وسياسية واجتماعية تقليدية ، حيث كانت المناشط الاقتصادية تتراوح بين الرعي والزراعة

---

* حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر ص ١٥٧ .

المتنقلة أو الزراعة في المناطق الزراعية القليلة التي تعتمد على مياه الأمطار والآبار القليلة ، وهما النشاطان البريان إلى جانب المناشط الاقتصادية البحرية ، وقد كان جلُّ النشاط الاقتصادي يقوم لتوفير الحاجات الضرورية للسكان . لقد ارتبطت الحياة الاجتماعية والسياسية بهذا النظام الاقتصادي إلى فترة حدوث التغيرات التي بدأت مع تدفق عائدات الثروة النفطية .

خصائص المجتمع الكويتي المعاصر :

١ ـ المجتمع الكويتي غير متجانس :

المجتمع الكويتي لا يختلف عن أي مجتمع آخر ، فهو تآلف معقد يشمل بين مقوماته : البيئة الطبيعية والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات ، والبنى متفاعلة فيما بينها ، وهو مجتمع غير متجانس إذا ما عرفنا المجتمع المتجانس بأنه المجتمع الذي يتكون من جماعة واحدة منصهرة اجتماعياً وثقافياً حيث تتوحد الهوية الخاصة ، والهوية العامة في هوية واحدة . في هذا المجتمع يسهل الوصول إلى الإجماع السياسي والاقتصادي والاجتماعي نتيجة لهذا التجانس* . وإذا ما نظرنا نظرة شمولية للمجتمع الكويتي من حيث مكوناته السكانية ، وخاصة بين الكويتيين وغير الكويتيين فيمكن أن نقول : بأن

* حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر مركز دراسات الوحدة العربية ص ١٣ .

المجتمع الكويتي غير متجانس من حيث بناؤه الثقافي والسكاني ، فهو يتألف من جماعات تغلب هوياتها الخاصة في بعض الأحيان على الهوية العامة ، وتتصف العلاقات بين فئاته بالتعايش والنزاع ، وفي بعض الأحيان بعدم القدرة على الاتفاق على الأسس العامة .

ومما يرسخ هذه الانقسامات وجود شعور عند البعض بأنه هناك فروقات في الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية ، وفي المكانة الاجتماعية ، بالإضافة إلى الفروقات في الهوية . لقد بلغ عدد السكان بنهاية ديسمبر ١٩٩٤م/ ١٨٣٠١٣١ منهم ٦٨١٥٣٦ كويتي الجنسية ، بنسبة ٢٤ , ٣٧٪ الذكور منهم ٣٣٧٩٣٤ والإناث ٣٤٣٥٩٢ . في حين بلغ إجمالي أعداد غير الكويتيين ١١٤٨٥٩٥ يمثلون ٧٦ , ٦٢٪ من إجمالي السكان الذكور منهم ٧٩٠٧٨٢ في حين بلغ عدد الإناث ٣٥٧٨١٣ .

ومن جهة أخرى ينقسم الكويتيون بدورهم إلى فئات وجماعات متباينة ومتمايزة عرقياً ، البعض منهم احتفظ بهويته الخاصة ، ولكنه تمكن من إيجاد صيغة تآلف بين الهوية الخاصة والهوية العامة (أن يكون كويتياً) ومن التفاهم حول بعض الأسس العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن التشديد على ضرورات الاندماج ، وخاصة في اعتماد نظام

تربوي موحد ، ولعل أهم هذه الفئات الجماعات القبلية بمختلف أنواعها ، والفئات العرقية (الأصل العرقي) ثم الفئات الدينية بمختلف أشكالها وخاصة فيما يتعلق بالاستقطاب الشيعي والسني . ولكن ما هو السبب الذي أدى إلى هذه التجزئة؟ وما سبب قوة الولاء القبلي في مقابل الولاء للوطن؟ وما سبب الولاء الطائفي ، والإسلام هو عامل وحدة ، وليس عامل تجزئة ، ما السبب الذي يجعل الولاء للطائفة فيتوزع المسلمون إلى سنة وشيعة ومذاهب ومدارس مما يتعارض مع الولاء الديني العام ، ولتتأكد من صدق ما نقول انظر إلى إفرازات الانتخابات الأخيرة وما سبقها من انتخابات برلمانية أو حتى غير برلمانية (الأندية الرياضية) . أما الولاء للقبيلة فإنه يعد من أكثر الولاءات التقليدية رسوخاً وتأثيراً في مجمل حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية في الكويت ، صحيح أن التقسيم القبلي قد انتهى فانتقلت الكويت من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة العصرية ، إلا أن قوة التنظيم القبلي مازالت تشكل عائقاً صلباً للتوحد الاجتماعي والتطور السياسي في المجتمع .

٢ ـ السكان والعمالة الوافدة :

لقد بينا بأن المجتمع الكويتي غير متجانس ، فهو يشتمل على أغلبية وافدة وأقلية مواطنة ، ويتميز الهيكل العمري للسكان

بأن ٣٣,٩٪ منه تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً . و٣٦,٨٪ منهم تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ إلى ٢٩ سنة و٢٧,١٪ منهم تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ إلى ٤٤ سنة في حين تمثل الفئة العمرية ٤٥ إلى ٥٩ سنة ٩,٨٪ أما النسبة الباقية فإنها تمثل من أعمارهم ٦٠ عاماً أو أكثر . والنسب المناظرة للكويتيين لهذه الفئات العمرية هي ٤٤,٥٪ و٢٩,١٪ و١٥٪ و٧,٩٪ و٣,٥٪ على الترتيب . يقابلها ٢٩,٩٪ ـ ٢٥,٩٪ ـ ٣١,٧٪ ـ ١٠,٥٪ ـ ٢٪ للوافدين* .

إن سكان الكويت كما ذكرنا سابقاً أقلية واضحة من إجمالي السكان مما يدل على وجود هدر كبير في الطاقة البشرية يؤدي في نهاية الأمر إلى الاعتماد على استيراد اليد العاملة من الخارج حتى تجاوز عددها في كثير من الأحيان عدد السكان المحليين العاملين وغير العاملين .

وتشير البيانات الأساسية للسكان والقوى العاملة جسب الحالة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ أن قوة العمل الكويتية بلغت ١٦٥٩٦٠ بنسبة ١٦,٧٤٪ من إجمالي قوة العمل ، الذكور منها ١١٣٣٤٦ والإناث ٥٢٥١٤ ، في حين تمثل قوة العمل غير الكويتية ٨٣,٢٦٪ من إجمالي قوة العمل أو حوالي ٨٢٤٦٥٨ الذكور منها ٦٥٧٦٩٣ والإناث منها ١٦٦٩٦٥ .

* المجلس الأعلى للتخطيط ١٩٩٤م ـ تنظيم العمالة الوافدة في إطار السياسة السكانية ص ٧

وتمثل الجنسية العربية من قوة العمل حوالي ٤٧ ,٢٨٪ في حين بلغت قوة العمل غير العربية ٩٥ ,٥٢٪ الآسيوية منها تمثل ٩٧ , ٥١٪ .

وتؤكد الدراسات الديموغرافية (السكانية) على أن هذه القلة في حجم اليد العاملة المحلية يقابلها ضعف في الكفاءة ، حيث تشير كثير من التحليلات إلى أن اليد العاملة المحلية تنقصها الخبرة الفنية والتأهيل المهني ، حيث بقيت قوة العمل الوطنية على هامش العمل الإنتاجي (كتبة وإداريين) حتى غدت أجهزة الدولة هي أكبر مستخدم للقوة العاملة الوطنية .

إن تزايد العمالة الوافدة وخاصة غير المسلمة قد أثر بشكل واضح على الهيكل الديموغرافي والثقافي للمجتمع . لقد كان لهذا التزايد أثره على خلق نوع من الازدواجية السكانية ، الأمر الذي من الممكن أن يثير كثيراً من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، مما قد يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على إمكانية خلق ظروف تساعد على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع .

٣ـ المجتمع الكويتي المعاصر مجتمع متغيِّر

إن تغير المجتمعات حقيقة أزلية لا يمكن إغفالها ، وضرورة حياتية للمجتمعات البشرية ، فهو سبيل بقائها ونموها ، وبالتغير يتهيأ لها التكيف مع واقعها ، وبالتغير يتحقق التوازن

والاستقرار في بنيتها وأنشطتها ، وعن طريق التغير يحاول الإنسان أن يسدَّ نقصه ويضيق الفجوة بين مجتمعه والمجتمعات الأخرى ، ومن خلال التغيير يسير المجتمع في ركب الحضارة وينفتح على العالم الخارجي لتتسرب إليه عناصر جديدة في المجالات المتنوعة الاجتماعية وغير الاجتماعية ، فلا يوجد مجتمع ثابت جامد ، وإذا كان هناك اختلاف بين المجتمعات ، فإنه ليس في وجود التغيرات أو عدم وجودها ، بل في درجة التغير التي تطرأ على هذه المجتمعات .

المجتمع الكويتي انتقالي يشهد صراعاً في انتقاله وفي تغيِّره فهو يعيش في حالة مواجهة وصراع بين قوى متعددة متناقضة تقذف به ، وهو يتغير بسبب تناقضاته الداخلية والخارجية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبسبب انتشار المقتبسات من الخارج ، وبسبب حالات التقليد والمحاكاة والتجربة ، بل إن ذلك قد سمح لبعض التربويين أن يقولوا : بأن ما يحدث في التربية تغير وتبدل ، وليس تطوراً وتحسناً .

ولكن كيف يمكن أن نتعرف على التغير في مجتمعنا الكويتي ، ومن هو الذي يحدد وجوده أو عدمه ، وما هو مساره وما الذي يمكن أن يترتب عليه؟

يواجه دارسو التغير عدة صعوبات في تحديد مسار ونمط التغير ، أول هذه الصعوبات ما يتعلق بنا نحن الذين نتعامل مع

التغير ، فكثيراً ما يؤثر وضعنا في تعاملنا مع التغير في فهمه ، ذلك أن ما نراه يتوقف في بعض نواحيه على الأفكار التي تسيطر أو تواجه اتجاهاتنا مما يسبب صعوبة كبيرة في تنظيم ملاحظاتنا في الواقع من حولنا .

عوامل التغير في المجتمع الكويتي

لاشك أن البحث في فلسفة استكمال تطبيق الشريعة ، مهما يكن تصورنا لها يفقد قيمته وشأنه إذا لم تكن هذه الفلسفة قادرة على تغيير المجتمع إلى الأفضل ، وليس هناك من شك بأن الكثيرين من المعنيين بهذه الفلسفة يكادون يضعون آمالهم المتصلة بتغيير المجتمع في هذه الفلسفة ، فهل تقوى هذه الفلسفة على تلبية رغبات الناس فيما يتعلق بقضية التغيير؟ هل تقوى هذه الفلسفة على تغيير المجتمع؟ إن المتتبع لطبيعة التغيرات التي يمر بها مجتمعنا يدرك تماماً بأن ما يحدث من تغيرات يدخل ضمن تصنيف التغيرات التلقائية التي ليس للإنسان دخل مباشر فيها ، أو تحدث دون إدراك منه أو تخطيط ، وهذه التغيرات تحدث نتيجة عدة عوامل هي التالية :

أولاً : العوامل الإيكولوجية :

ونعني بها الآثار المباشرة وغير المباشرة للبيئة الطبيعية على ثقافة المجتمع وعلى السلوك الاجتماعي بشكل عام . لقد كانت أعداد سكان المجتمع الكويتي تحدد عن طريق التفاعل بين

الإنسان وبين بيئته ، فقد كان التوزع السكاني استجابة طبيعية لظروف الصحراء ولظروف البيئة البحرية ، فكانت أعداد سكان المدينة تزداد في مواسم السفر والغوص ، في حين تنقسم القبائل إلى وحدات صغرى استجابة للظروف البيئية في الصحراء ، حيث تنتشر القبائل بشكل وحدات صغيرة في فصل الربيع ، ثم تعود مرة أخرى لتلتقي في موسم الجفاف في فصل الصيف .

لقد اعتمد سكان مدينة الكويت على البحر في معاشهم ، في حين اعتمد سكان الصحراء على التنقل والرعي وذلك من أجل استغلال أفضل للموارد الطبيعية المتاحة في ذلك الوقت . لقد كانت الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة الكويت تمليها عوامل عديدة من بينها هذه العوامل الإيكولوجية .

وفي المراحل المتأخرة كان لاكتشاف النفط في أرض الكويت أثره الواضح في تغيير كثير من الأنماط المعيشية التي مارسها الآباء والأجداد من البدو والحضر ، حيث ظهرت مهن جديدة لم يألفها السابقون ارتبطت بالصناعات النفطية ، كما ترتب على ذلك إعادة توزيع الثروة ، مما جعل الكثير يعيش في ظل ظروف أفضل مما كان عليه في الماضي ، وقد صاحب هذه الطفرة تغيير كبير في سلوك واتجاهات كثير من سكان المجتمع .

ثانياً : العوامل الديموغرافية (السكانية) :

يقصد بالعامل الديموغرافي مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة والنقصان ، ومن حيث الكثافة أو التخلخل ، وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني . إضافة إلى تحديد العلاقة بين الجماعات المتمايزة في المجتمع من حيث أعدادها وتوزعها (كويتيون مقابل غير الكويتيين) . لقد كان لنقص عدد السكان في الكويت أثره الواضح في الزيادة السكانية بين فئات غير الكويتيين ، حيث بلغت نسبتهم أكثر من ٦٢٪ من إجمالي عدد السكان ، وذلك حسب بيانات السكان في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤م . وكان لهذه الكثافة السكانية من فئات غير الكويتيين أثره الواسع في عملية التغير الاجتماعي في المجتمع . حيث ساهمت هذه الزيادة في تحديد الملامح الاجتماعية للمجتمع ، كما ساهمت في تحديد الملامح الاقتصادية له ويتلاقى العامل السكاني مع العامل الفيزيقي .

ثالثاً : الانتشار :

الكويت لم تعش في أي وقت من الأوقات في عزلة ثقافية لذا كانت عمليةالاتصال والاحتكاك الثقافي تمثل عملاً أساسياً في إحداث التغيرات في الكويت ، وبخاصة بعد أن تقدمت وسائل الاتصال المختلفة تقدماً يجعلنا نقرر بأنه لا يوجد مجتمع إنساني لم يتأثر بتيارات الاحتكاك الثقافي ، وعملية الانتشار هي العملية التي تنتشر بواسطتها السمة أو النمط الثقافي من

فرد أو جماعة أو مجتمع إلى فرد أو جماعة أو مجتمع آخر .

رابعاً : العوامل الاقتصادية :

لا يختلف اثنان على أن التغير الاقتصادي لعب دوراً كبيراً في التأثير على مجمل مناحي الحياة في المجتمع الكويتي . إن التغير الاقتصادي وبخاصة فيما يتعلق بمصادر الثروة لم يسفر فقط عن تدهور المناشط الاقتصادية التقليدية . ولكنه أسفر كذلك عن ظهور مناشط وحاجات حديثة .

إضافة إلى زيادة عدد العاملين في مناشط أخرى . كما أسفر هذا التغير في الموارد الاقتصادية إلى زيادة عدد المؤسسات الاقتصادية الحديثة زيادة كبيرة . على سبيل المثال كان عدد المؤسسات العاملة في الزراعة والصيد سنة ١٩٤٦م لا تزيد عن ٢٨ مؤسسة ، لكنها وصلت إلى أكثر من ٣٠٠ مؤسسة سنة ١٩٨٩ (انظر إحصاء ١٩٨٩) وقد كان لزيادة الأجور وارتفاع مستوى المعيشة دخل كبير في تطور أنماط سلوكية جديدة . ولعل أبرزها النمط الاستهلاكي الذي أصبح سمة أساسية من السمات السلوكية للمواطن في الكويت .

المظاهر السلبية للتغير الاجتماعي في المجتمع الكويتي :

أ ـ سيادة العمل غير المنتج :

إن إطلالة سريعة على أنماط العمل وموضوعاته في مجتمعنا الكويتي التقليدي تشير إلى تمركزها وتبلورها حول الجهد الإنساني المبذول ، سواء في الرعي أو الصيد أو الغوص أو الزراعة . وكان هذا الجهد مقياس كثير من الأشياء ، وكان قيمة للإنسان ولعمله ، وكانت مكانة الإنسان تتحدد في ضوء مساهماته في الإنتاج رغم بساطته . ولكن بعد حدوث التغيرات ، وفي ضوء التعامل معها وتوظيفها ، وفي ضوء الطبقات التي أصبحت أكثر قوة وأكثر تعزيزاً «فئة التجار» وبدلاً من أن يطور الفن الإنتاجي الذي كان قائماً ، حسر كثيراً ليحل محله النشاط التجاري الذي بدَّل النظرة إلى الإنسان العامل ، فبعد أن كان الإنسان مصدر التقويم ومعياره ، أضحى هو موضوع التقييم ، حيث خضع مباشرة لقوانين السوق ، خاصة قانون العرض والطلب ، وعندما فتحت الحدود المحلية أمام مصادر متعددة للعمالة بأنواعها زاد المعروض وانخفضت أهم القيم ، وأقصد بها قيمة الإنسان العامل ، لقد أثرت طبيعة العمل والنشاط التجاري القائم على الاستيراد والاستهلاك على العمل الإنتاجي ، وجعلته في أضيق الحدود وبالتالي تحددت فنون الإنتاج .

وعندما تصبح التجارة هي الأساس ، وعندما توجد بجوارها نشاطات أخرى تخدم عليها وتعتمد عليها ، يصبح من الصعب تحديد مفهوم العمل ، وتضطرب قيمته ، وتختلط بالارتزاق ، ويكون المعنى الشائع هو الدخول في أي عمل ، وكل عمل مادام يدر ربحاً ، وتصبح قيمة العمل الشائعة هي الوصول للثروة والغنى بأسرع طريقة بغض النظر عن قيم هذا العمل وأدواره المجتمعية ، ومن الناحية الأخرى تهبط كثير من المهن الأخرى حتى وإن كان المجتمع في حاجة إليها ، ومسألة الارتزاق ترتبط بها قيم أخرى هي الحق والوساطة والعلاقات .

ب ـ الانفصال بين العمل والتعليم :

لقد استطاعت التجارة في الكويت أن تسيطر على مجمل المناشط الاقتصادية الأخرى ، فأبعدت الجهد الإنساني من المنافسة ومن مضمون العمل وتصوراته ، وأصبحت هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تنقلك اجتماعياً ، وتحسن من وضعك ، بل والأهم من ذلك أنها قللت من أهمية التعليم كطريق للصعود أمام كثيرين ممن لا يحوزون الثروة ، مادام الاشتغال بالتجارة والحصول على الثروة والعزوة هي أسس الصعود . لقد فقد التعليم مضمونه وتحول التعليم والعمل إلى مفهومات فاقدة المعنى ، وحتى قيمة المعلم نفسها* ، برغم ماضيها التليد هبطت وفقدت كثيراً من مقوماتها وأصبحت

* محمد قمبر ـ التربية وترقية المجتمع ص ٧٣ .

وظيفة يقتات منها الإنسان ، مما أظهر في الأفق إحجام البعض عن الاشتغال بالتعليم ، لأن التقويم ليس للمهنة المطلوبة مجتمعياً وإنما لصالح المهنة التي تأتي بثروة أكبر . وما عليك للتأكد مما نقول إلا بمراجعة سجل من تقدموا بإعفاء من عمل التدريس بعد فترة التحرير لترى صدق ما نقول .

ج ـ غياب الطموح والتطلع المهني :

تؤكد الدراسات النفسية بأن الطموح والتطلع المهني من بين دوافع الإنجاز ، ومن مؤثراته العمل والجد والمثابرة والمتابعة العملية والعلمية ، ولما كانت الإنجازات والمكاسب في المجتمع الكويتي المعاصر تتحقق بطرق أخرى غير الطموح والتطلع المهني ، لذا يحل محل البذل والعمل والجد والمثابرة البحث عن سند أو عن علاقات تعزز وتحقق المكاسب وبالتالي الإنجاز .

د ـ العلم والسياسة :

صحيح بأن الإنسان يعرف بأنه حيوان سياسي ، لكن متى أصبح أفراد المجتمع هاجسهم الأول السياسية وخاصة المثقفين والتربويين ورجال الدين منهم ، وأصبحت السياسية وسيلة للاسترزاق ، يتوقف المجتمع عن النمو والتطور ويختلط السلوك العلمي بالسلوك السياسي ، وتختفي الحقائق العلمية لتحل محلها الشكوك السياسية وتتداخل الخيوط ويصعب التميز بينها

لأنها ببساطة . . خيوط سياسية وهذا هو حال الكويت الآن .

القوى المؤثرة في استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية :

تختلف القوى المؤثرة في توجيه الناس من مجتمع إلى آخر وذلك باختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل مجتمع ، وكلما كانت هذه القوى متقاربة ظهرت نظم اجتماعية متقاربة في فلسفتها وأهدافها وأنماطها ، وكلما تباعدت هذه الظروف ظهرت أنماط اجتماعية مختلفة . هذه القوى ليست متباعدة أو منفصلة بعضها عن البعض الآخر ، إنما هي متداخلة ومتكاملة وتؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها ، فهي متداخلة ويصعب الفصل بينها ، فالقوى السياسية لا يمكن فصلها عن القوى الاجتماعية أو الدينية ، والقوى الاقتصادية لا يمكن فصلها على العناصر الثقافية .

إذا كانت هذه القوى لها تأثيرمباشرعلى حياة الناس ، وعلى أنماط معيشتهم وتفاعلهم بعضهم مع بعض . فما هي عناصر هذه القوى وكيف تؤثر على أنماط الحياة المعيشية ، وعلى السلوك والاتجاهات؟ وكيف يمكن تطويعها لخدمة استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في الكويت؟ للإجابة على هذه التساؤلات دعونا نستعرض أهم هذه القوى .

أولاً : القوى الجغرافية :

وتتضمن مجموعة من المتغيرات من بينها المناخ والمصادر الطبيعية ، ثم الموقع الجغرافي والسياسي . والمقصود بذلك أن

هذه المتغيرات تمثل عاملاً ذا أهمية قصوى في التأثير على حياة الناس بصفة عامة . هذه القوى الجغرافية والبيئية بسماتها ومكوناتها تؤثر على الإنسان وتتأثر به ، فالموقع قد يكون عاملاً هاماً من عوامل تحديد أنماط الحياة الاجتماعية والسياسية والتاريخ حافل بالأمثلة التي تثبت ذلك ، وليس من شك أن اكتشاف موارد الثروة الطبيعية المدفونة في باطن الأرض قد يؤدي إلى إحداث تغيير في أنواع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التقليدية التي كان يتتبعها المجتمع ، ومثال على ذلك مجتمعنا الكويتي الذي انتقل من حياة المجتمعات التقليدية إلى حياة تقترب من صيغة المجتمع المدني الذي يتضمن تنظيمات هذا المجتمع ، والتي تشمل النقابات والاتحادات والتجمعات السياسية «لم ترق إلى مستوى الأحزاب» والروابط والأندية والجمعيات التطوعية حيث أصبح الانخراط في هذه التنظيمات عملية اختيارية يختارها المواطن الكويتي من بين مجموعة كبيرة من الاختيارات ، وذلك من أجل مصلحة أو مبدأ يؤمن به .

إن القوى الجغرافية بمكوناتها وعناصرها المختلفة ماتزال تلعب دوراً أساسياً في التأثير على حياة الناس في الكويت ، فهي تشكل جانباً كبيراً من خلقه وطباعه وفكره وخياله ، وحتى في علاقاته مع غيره ، ويدخل موقع الكويت ضمن

متغير القوى الجغرافية المؤثرة على أنماط الحياة المعيشية في البلاد ، فالكويت تقع بين ثلاث دول رئيسية من حيث المساحة والسكان والمصادر الطبيعية والقوة العسكرية ، فهي تقع على رأس الخليج ، وحدودها من ناحية الشرق حدود بحرية إذ يجاورها الخليج مباشرة ، ثم إيران في الجزء الشرقي منه ، وحدودها في الشمال والغرب حدود برية مع العراق ، أما حدودها الجنوبية فهي حدود برية مع المملكة العربية السعودية . هذا الموقع المتوسط بين هذه الدول الثلاث الكبرى «بالنسبة للكويت» يمثل أهمية لا يمكن إغفالها في حياة الإنسان الكويتي ، وخاصة وأن هناك قضايا ذات متغيرات متشابكة ديمغرافية واجتماعية واقتصادية لا يمكن إغفالها «من أهم القضايا التي تبلورت هي قضية الحدود التي لم تحسم إلى هذه الساعة ، وقضية الارتباطات العرقية . لقد عانت الكويت ومازال تعاني من مشكلات ذات علاقة بهذا الموقع ، حيث قدمت تضحيات كثيرة من أجل أن تحظى باستقرار في إطار موقعها الحساس بين هذه الدول ، فالمشاكل الحدودية لم تنته ، إضافة إلى المشاكل الأثنية والعرقية التي انعكست على العلاقات الاجتماعية بين الفئات ذات العلاقة بالهيكل البنائي للسكان في الكويت .

كل ذلك يجعلنا نتعامل بحذر شديد مع قضية الموقع

الجغرافي حتى لا يستثير ذلك أي حساسية قد تؤدي إلى إساءة العلاقة مع الدول المجاورة .

ثانياً : القوى السكانية :

يتضح تأثير التركيب السكاني من ناحيتين ، الأولى التكوين العرقي أو الإثنى للسكان ، والناحية الأخرى ما يتعلق بالزيادة السكانية ، وكلتا الناحيتين لهما تأثير مباشر على ثقافة المجتمع وما يتبعها من عناصر اجتماعية وتربوية .

أ ـ التكوين العرقي :

لقد قلنا عند الحديث عن خصائص المجتمع الكويتي بأنه مجتمع متمايز في فئاته ، فهو من جهة يتكون من فئتين رئيسيتين : الكويتيون والوافدون ، وهو من جهة أخرى ينقسم إلى تقسيمات أخرى ضمن الفئتين السابق ذكرهما . هذا التمايز يمكن ملاحظته من خلال عناصر موضوعية وأخرى ذاتية ، الموضوعية هو وجود الاختلاف والتباين الممكن مشاهدته أو ملاحظته سواء كان ذلك في اللغة أو الشكل أو العادات أو الممارسات اليومية . أما العنصر الذاتي فهو إدراك أفراد الجماعة وإدراك الجماعات الأخرى الفردية منها لهذا التباين والاختلاف ، وهو ما يؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى .

في الكويت تتباين درجات العنصر الموضوعي من موقف إلى آخر ، فالتباين الموضوعي في اللغة ضعيف إن لم يكن معدوماً بين الكويتيين بمختلف فئاتهم ، في حين أن هذا التباين ذو درجة عالية بين فئة الكويتيين وغير الكويتيين من غير العرب ، وإذا ما نظرنا إلى التباين الموضوعي في الدين نجد أنه يتميز بوضوح شديد سواء كان ذلك بين الكويتيين والوافدين العرب مقابل الوافدين غير العرب من شرق آسيا ، أو بين الكويتيين أنفسهم ضمن فئاتهم الدينية المتمايزة «الشيعي مقابل السني» . إلا أنه لابد من القول بأن المهم من وجهة نظر التفاعل والعلاقات بين الجماعات الأثنية أو العرقية ليس هو عناصر التباين الموضوعية أو درجة تفاوتها ، بل ما يترتب عليها من حدة في الإدراكات الذاتية ، ومن مواقف واتجاهات اجتماعية وسياسية ، وانعكاس ذلك في أنماط السلوك والعلاقات تجاه الجماعات الأثنية الأخرى . فقد يكون الاختلاف الموضوعي في أي من المتغيرات الأثنية كبيراً ، ولكن أفراد الجماعات المتفاعلة لا يضفون على هذا الاختلاف أهمية تذكر ، ولا يرتبون عليه نتائج موقفية أو سلوكية ، ويمكن أن يكون العكس صحيحاً ، فقد يكون التباين الثقافي بين الجماعات الأثنية طفيفاً ومع ذلك تضفي كل جماعة على ذلك الاختلاف أهمية قصوى وترتب كل منها عليه مواقف جدية وأنماطاً من المعتقدات والسلوكيات . انظر مثلاً إلى هامشية التباين بين

القبائل التي تصنف نفسها بأنها ذات شوكة عصبية كبرى في مقابل الجماعات القبلية الأخرى ، وهناك أمثلة كثيرة دالة على ذلك ، لكن علينا ملاحظة أن هذه المتغيرات الأثنية الموضوعية مثل التباين في الدين أو العرق قد تأخذ أهمية قصوى في فترة تاريخية معينة أو في موقف معين ، ولكنها قد تتضاءل أهميتها في مرحلة تاريخية أخرى بين نفس الجماعات في نفس المجتمع انظر مثلاً ما حدث أثناء الغزو والاحتلال بين الفئات المتمايزة والمتباينة عرقياً من أهل الكويت ، ثم قارن ذلك بفترة ما قبل الغزو أو حتى ما بعد التحرير .

ب ـ الزيادة السكانية :

لقد شهدت الكويت زيادة سكانية غير طبيعية ولم يسبق لها مثيل في فترة ما قبل اكتشاف النفط لدرجة أنه أصبحت هذه الزيادة من السمات التي تميز مجتمع الكويت بصفة خاصة ومجتمعات الخليج بصفة عامة عن بقية مجتمعات الوطن العربي الكبير ، وليست الزيادة السكانية التي حدثت تمثل مشكلة اجتماعية في حد ذاتها مادامت معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتمشى معها بنفس السرعة ، ولكن الزيادة السكانية قد تمثل مشكلة إن لم يكن هناك تجاوب مع هذه الزيادة غير الطبيعية بنفس الدرجة والنوع في الجوانب التنموية الأخرى .

ثالثاً : القوى الاقتصادية :

الاقتصاد واستقرار الحياة الاجتماعية والثقافية بينهما علاقة مباشرة لا يمكن إغفالها ، فالنواحي الاقتصادية تؤثر إلى حد كبير في سائر نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية ، فتأثيرها واضح ، وخاصة في نشأة الجماعات وتكونها «الزيادة السكانية والهجرة» وفي حياة المجتمع السياسية والفكرية ، بل وفي كل تصرفات السكان ، ولعل تأثير القوى الاقتصادية واضح جداً في الكويت ، لقد خلقت الظروف الاقتصادية المتغيرة واقعاً تعزز من خلال بعض وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية ، إضافة إلى المناهج التعليمية ليؤكد أن ما حدث في الكويت من تغير إنما يسير في الوجهة الصحيحة ، حيث تتحدث هذه الوسائل عن خطط تنموية طموحة ، أدت إلى خلق دولة عصرية حديثة من واقع شديد التخلف ، وفي فترة زمنية قياسية مستشهدة بذلك ، مع معدلات النمو في الناتج القومي والإجمالي ، وبالتالي نصيب الفرد منه ، وهو من المعدلات العالية في العالم ، وبالتالي مستوى الاستهلاك العالمي ، والنهضة العمرانية والزيادة المطردة في الخدمات التي تقدمها الدولة في الصحة والتعليم . كل ذلك جعل الكثير يستكين إلى ما تقوم به الدولة من نشاط للمحافظة على المال العام ، ولتوفير

مناخ اجتماعي واقتصادي وسياسي مميز للكويتيين يعيشون فيه ، في حين أن واقع الحال يقول غير ذلك . إن المتتبع لسير الأمــور يرى أن هناك خلطاً بين الدافع السـيـاسي والواقع الفعلي ، فالواقع يقول بأن ما حدث من تغيير وطفرة اقتصادية في المجالات المختلفة ما هو إلا نتيجة للزيادة المطردة في الإيرادات النفطية الناتجة عن زيادة أسعار النفط ، وزيادة الإيرادات النفطية تعني زيادة في ارتفاع الدخول وزيادة كميات ومستويات الاستهلاك ، وزيادة في قدرات الحكومة على الإنفاق في مجال الخدمات .

ومن جهة أخرى كانت التغيرات الاقتصادية التي تعرضت لها الكويت في العقود الأربعة الأخيرة قد جعلت سكانها يدخلون في علاقات جديدة مع الجماعات السكانية الأخرى التي نزحت إلى الكويت من جراء التغيرات الاقتصادية ، لقد أدت هذه التغيرات الاقتصادية إلى ظهور عوامل وأسس جديدة لترتيب وتفاضل الفئات الاجتماعية في الكويت لم تكن موجودة من قبل نتيجة لهذه الهجرات السكانية التي غيرت من المكونات السكانية للمجتمع ، مما أسفر عن تضخم فئة غير الكويتيين الذين يزيد تعدادهم في إحصائية ١٩٨٩ عن ثلاثة أرباع السكان ، وقد حدا هذا بالدولة في الستينات إلى إصدار القوانين المنظمة للجنسية الكويتية وإقامة الأجانب في الكويت ، أو بقول آخر نشأ عن تلك القوانين ظهور أسس

جديدة لترتيب الفئات الاجتماعية ، وخاصة بين الكويتيين حيث فرقت القوانين الخاصة بالجنسية بين فئتين منهم ، وهم الذين يعرفون بالكويتيين من الفئة الأولى ، وكويتيين من الفئة الثانية أو بالتجنس .

قوى التركيب الاجتماعي والاقتصادي :

يمثل الرأي العام في الكويت قيداً على صانع القرار ، ومهما كانت درجة فردية القيادة ومهما كانت شعبيتها فإن أي قيادة مسؤولة لا تستطيع أن تتجاهل تأثر قراراتها بالرأي العام . هذا الرأي العام يستمد قوته من مدى تجانس المجتمع وتوحده حول القضايا العامة ، وكذلك بتوازن القوى بين الفئات والجماعات السكانية المكونة للهيكل السكاني للمجتمع . ذلك أنه في بعض الأحيان تملى القرارات من الطرف الأقوى داخل المجتمع وإن روعيت مصالح فئات اجتماعية أخرى أو أخذت في الحسبان .

القوى الاجتماعية أو جماعات الضغط :

تلعب جماعات الضغط دوراً كبيراً في التأثير على كثير من مجريات الأمور في البلاد ، وخاصة ما يتعلق منها بالأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وتتواجد جماعات الضغط في كل المجتمعات ، سواء اتخذت شكلاً منظماً أو غير منظم ، وسواء عبر عنها بصراحة أم لم يعبر ، وفي الكويت

تتمثل هذه القوى الضاغطة في الجمعيات الإسلامية وجمعيات النفع العام غير الدينية ، والتجمعات السياسية غير الرسمية ، واتحادات تجارية ومالية ومهنية وطلابية . ورغم محاولة السيطرة على هذه الجماعات بواسطة القنوات الحكومية إلا أن الرأي الذي يتشكل داخلياً يؤخذ في الحسبان في كثير من الأحيان بشكل أو بآخر عند اتخاذ قرار أو توصية في المجالات المختلفة السياسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية .

الصحافة

مع أن الصحافة في الكويت تعاني من ندرة في الأقلام الكويتية التي تحترف الكتابة السياسية والاقتصادية والصحفية ، إلا أن الصحافة في الكويت تلعب دوراً لا يمكن أن يستهان به في توجيه الرأي العام حول كثير من القضايا العامة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية ، لقد نجحت الصحافة في التعامل مع كثير من القضايا الاجتماعية والفكرية والسلوكية بصورة غير مباشرة من خلال توجيه الرأي العام ، أو مخاطبة المسئولين في الدولة حول هذه الأمور . ولأن الصحافة تتمتع بقوة التأثير ، لذا تجد أن الاستجابة للطرح الصحفي حول هذه المواضيع التي تثار تكون سريعة ومباشرة ، سواء من الأفراد أو المسؤولين ، بل إن سرعة الاستجابة هذه تتخطى أحياناً حاجز

الموضوعية .

الأسس الواجب اتباعها للاستكمال :

في ضوء ما عرفنا من خصائص المجتمع الكويتي والقوى المؤثرة فيه يمكننا أن نحدد بعض الأساليب والطرق الواجب اتباعها ، والتي من شأنها أن تسرع في عملية استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع دون صعوبات .

أولاً : الحرية :

التأكيد على مبدأ الحرية والكرامة الإنسانية ، فالحرية تعتبر قيمة إنسانية لا تمنح ولا تغرس ، وإنما هي في حاجة إلى مناخ يتيح لها فرصة النمو والممارسة ، بحيث يؤكد على هذه الحرية وحدودها وطرق ممارستها ، حتى لا تنقل إلى أداة للفوضى والتخريب وإثارة الفتن والخلافات بين الفئات والجماعات والطوائف المكونة للبناء الاجتماعي للمجتمع .

إن حقوق الإنسان هي من أجل كرامته ، ولكي يعيش حراً شريفاً يجب أن يتعلم الإنسان الأسلوب الاجتماعي لممارستها ، حفاظاً على تلك الحقوق وتأكيداً لدورها الإنساني والاجتماعي معاً .

ثانياً : درجة كفاية أسلوب الاستكمال :

تقاس درجة كفاية الأسلوب بتمكنه من تمكين الفرد من

تطوير شخصيته في المناحي المختلفة الخلقية والبدنية والروحية والفكرية والوجدانية بصورة متكاملة ، وهو ما يتعلق بغرس القيم الأخلاقية الفاضلة النابعة من حضارة الإسلام وغرس القيم الإنسانية ، كما تجلت في ذاتيتنا الثقافية الكويتية .

ثالثاً : تأكيد شعور الانتماء :

ويعد أسلوب الاستكمال ناجحاً إذا ما كان يساعد على تأكيد شعور الانتماء الوطني والقومي في نفوس الناس . فالأسلوب الناجح هو ذلك الذي يؤجج المشاعر والأحاسيس الوطنية ، في مقابل الشعور العرقي أو الطائفي أو القبلي أو الفئوي .

رابعاً : العقلانية والتكامل :

يكون أسلوب الاستكمال ناجحاً إن لم يكن متناقضاً في روحه مع بقية الأساليب الحياتية الأخرى التي تمارس في المجتمع فأحياناً يضطرب هذا الأسلوب اضطراباً غير طبيعي بين منطق العقل ومنطق اللاعقل . وعندما يلتقي هذان التياران في عقل الإنسان ينجم عن التقائهما حال من التمزق الفكري لشدة ما بين طبيعتهما من التناقض والتضاد .

خامساً : الواقعية :

أن يكون التغيير الذي ينشده الاستكمال تغيراً منطلقاً من

الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العام ، بمعنى أن يكون هذا الاستكمال يمثل فن الممكن لا فن المستحيل .

خاتمة

هذه هي طبيعة وخصائص المجتمع الكويتي ، وهذه هي القوى المؤثرة في صياغة حياة الإنسان في المجتمع الكويتي . السؤال هو كيف يمكن أن نطوع هذه القوى لخدمة استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في الكويت؟ هل نؤكد هذه الخصائص والقوى ونتعامل معها كما هي؟ هل نعززها من خلال طرق وأساليب استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية؟ أم نعرفها ونقف عند حد معرفتها ، ثم نأتي في أثناء عمليات الاستكمال ونحاول أن ننادي بخصائص جديدة تتماشى وطبيعة المتغيرات المطلوبة بأنواعها المختلفة؟ كيف يمكن أن نستعين بالقوى ذات الفعالية في المجتمع لتطوير وتعزيز توجهات الاستكمال؟ ما هي خطورة هذه القوى وما مدى تأثيرها على المجتمع؟

هذه كلها تساؤلات نضعها في أيدي المسؤولين والمختصين ليدلوا بدلوهم في وضع الحلول المناسبة للمشاكل المتوقعة أثناء عمليات الاستكمال ، لقد تعاملنا مع هذه القوى بصورة مختصرة وقد يكون السبب في ذلك هو أننا لم نشأ أن ندخل

بتفاصيل ممنة حول جوانب ومتغيرات هذه القوى ، وذلك تحسباً لنا قد يجرنا ذلك إلى الدخول في تفصيلات وجزئيات قد لا تفيد البحث مباشرة ، كما أن كل قوة مستقلة تمثل موضوعاً متكاملاً يمكن الخوض فيه للراغبين في التعمق في جوانبه والاستزادة منه ، كما أن تقديمنا لبعض الأساليب الواجب اتباعها لاستكمال الاستعانة بها ، بل هناك من الأساليب الكثيرة والتي يمكن من خلال استخدامها أن نحقق الكثير من الأهداف التي صاغتها فلسفة الاستكمال .

المراجع الخاصة لبحثنا «المجتمع الكويتي المعاصر وظروف استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية»

١ ـ محمد سلام مدكور : ١٩٧٧ مناهج الاجتهاد في الإسلام (في الأحكام الفقهية والعقائدية) الكويت مطبوعات جامعة الكويت .

٢ ـ مصطفى السباعي : ١٩٧٣ أخلاقنا الاجتاعية الطبعة الرابعة بيروت مطبوعات المكتب الإسلامي .

٣ ـ بول كنيدي ترجمة مجدي نصيف ١٩٩٤ : الاستعداد للقرن الواحد والعشرين ، مكتبة مدبولي القاهرة .

٤ ـ جميل منيمنة ١٩٨٢ : مشكلة الحرية في الإسلام ، دار الكتاب اللبناني بيروت .

٥ ـ شبلي العيسمي ١٩٨٦ : العلمانية والدول الدينية ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد .

٦ ـ منشورات مؤتمر تهيئة الأجواء التربوية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ١٩٩٣ الكويت الديوان الأميري .

٧ ـ تشارلز فرنكل ترجمة الدكتور نقولا زيادة ١٩٦٥ : أزمة الإنسان الحديث الطبعة الثانية مطابع سميا بيروت .

٨ ـ فيليب بلير رايس ترجمة عثمان عيسى شاهين ١٩٧٦ : في معرفة الخير والشر مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع القاهرة .

٩ ـ زكي نجيب محفوظ ثقافتنا ١٩٨٠ : ثقافتنا في مواجهة العصر ، دار الشؤون القاهرة .

١٠ـ فهمي هويدي ١٩٨٨ : أزمة الوعي الديني دار الحكمة اليمانية صنعاء اليمن .

١١ـ أمل يوسف العذبي الصباح ١٩٨٧ : الهجرة إلى الكويت من ١٩٥٧ إلى ١٩٧٥ دراسة في جغرافية السكان ، مطبعة جامعة الكويت .

١٢ـ محمود قمبر ١٩٩٢ : التربية وترقية المجتمع ، دار سعاد الصباح الكويت .

١٣ـ نجاة عبدالقادر الجاسم ١٩٧٣ : التطور السياسي والاقتصادي للكويت ، المطبعة الفنية الحديثة القاهرة .

١٤ـ عبدالله الخريجي ١٩٨٢ : الضبط الاجتماعي ، سلسلة دراسات في المجتمع السعودي الكتاب الخامس .

١٦ـ حيدر ابراهيم علي ١٩٨٥ : التغير الاجتماعي والتنمية ، مكتبة الإمارات ، أبوظبي .

١٧ـ حليم بركات ١٩٨٨ : المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

١٨ـ وزارة التخطيط ١٩٩٥ : الكويت والتنمية الاجتماعية ، وزارة التخطيط دولة الكويت .

١٩ـ المجلس الأعلى للتخطيط ١٩٩٤ : تنظيم العمالة الوافدة في إطار السياسة السكانية لدولة الكويت .

٢٠ـ محمد الدقس ١٩٨٧ : التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق ، دار مجدلاوي عمان الأردن .

٢١ـ محمد الحداد ١٩٨٧ : الأنثروبولوجيا مقدمة في علم الإنسان المطبعة الدولية الكويت .

الموضوع	الفهرس	الصفحة

صدر من هذه السلسلة :

١ ـ عوامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية	الدكتور/ يوسف القرضاوي
٢ ـ العناية بالعبادات أساس لابدَّ منه لتثبيت المجتمع الإسلامي	الدكتور/ محمد سعيد رمضان البوطي
٣ ـ مجمل الشبهات التي تثار حول تطبيق الشريعة الإسلامية في العصر الحديث	الدكتور/ محمد سعيد رمضان البوطي
٤ ـ العقوبات الإسلامية وعقدة التناقض بينها وبين ما يسمى بطبيعة العصر	الدكتور/ محمد سعيد رمضان البوطي
٥ ـ حقوق المرأة وعقدة التناقض بينها وبين الشريعة الإسلامية	الدكتور/ محمد سعيد رمضان البوطي
٦ ـ الواقع التربوي والتغيير المطلوب	الدكتور/ عجيل جاسم النشمي
٧ ـ الانفصام بين النظرية والتطبيق ودور الفكر الغربي	الدكتور/ عجيل جاسم النشمي
٨ ـ سمات التربية الإسلامية وطرقها	الدكتور/ عجيل جاسم النشمي
٩ ـ وسائل التربية الإسلامية	الدكتور/ عجيل جاسم النشمي
١٠ ـ التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية	الدكتور/ محمد عبد الغفار الشريف
١١ ـ معوقات تطبيق الشريعة الإسلامية	الدكتور/ محمد أبو الفتح البيانوني
١٢ ـ المجتمع الكويتي المعاصر وظروف استكمال تطبيق أحكام الشريعة	الدكتور/ محمد سليمان الحداد
١٣ ـ دور الأسرة في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية	الدكتور/ بشير صالح الرشيدي

إدارة البحوث والدراسات

مطبعة الجلبي
ت ٤٧٦٩١١٤/٥/٧ فاكس ٢٧٦٩١١٦

اللجنـــة الإستشـــارية العليـــا للعمـــل على استكمـــال
تـطبيـــق أحكـــام الشريعـــة الإسلاميـــة

قرطبة - قطعة ٢ - الشارع الأول - جادة ٢ - قسيمة ٤٨ - هاتف : ٥٣٣٧٩٦١/٢/٣/٤
فاكس : ٥٣٣٧٩٦٥ - ص.ب : ٧٦٨ - السرة - 45708 - الكويت



مطبعة الخليج
ت ٤/٥/٧ ٤٧٦٩١١ فاكس ٤٧٦٩١١٦